الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : 2026/3/7
تاريخ قبول البحث : 2026/5/2
تاريخ النشر : 2026/6/30

واقع مساهمة الحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق

The Reality of Local Governments Contribution to Achieving Sustainable Development Goals in Iraq

الباحثة: أسماء لطيف أقبال
أ.د. هشام عز الدين مجيد

Asmaa Latif Iqbal
Prof.Dr. Hisham Ezz El-Din Majeed

Asmaa.muhi2401m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

University of Baghdad-College of Political Science

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

تسهم الحكومات المحلية في العراق بدور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، نظراً لقربها من المواطنين وقدرتها على تحديد احتياجاتهم ،فهي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وتطوير البنية التحتية ، وتحسين الأوضاع الاجتماعية عبر توفير الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم، والحد من الفقر، ما تسعى الى تعزيز الحوكمة من خلال وضع مبادئ الشفافية والمساءلة ،الى جانب بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ،فضلاً عن جهودها في معالجة القضايا البيئية، على الرغم من هذه الأدوار لاتزال مساهمة الحكومات المحلية محدودة بسبب عدد من التحديات أبرزها ضعف الموارد المالية، وانتشار الفساد، والتدخلات السياسية وعدم كفاية القدرات الادارية والتخطيطية ولذلك ، يبقى تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق مرهوناً بقدرة الحكومات المحلية على تجاوز هذه العقابات وتعزيز كفاءتها المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الحكومات المحلية ، التنمية المستدامة ، أهداف التنمية المستدامة ، العراق

Abstract:

Local governments in Iraq play a pivotal role in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), given their proximity to citizens and their ability to identify their needs. They work to support economic development by encouraging investment and developing infrastructure, improving social conditions by providing basic services such as healthcare and education, and reducing poverty. They also strive to enhance governance by establishing principles of transparency and accountability,

building partnerships with civil society organizations and international organizations, and addressing environmental issues. Despite these roles, the contribution of local governments remains limited due to a number of challenges, most notably weak financial resources, widespread corruption, political interference, and inadequate administrative and planning capacities. Achieving the SDGs in Iraq remains contingent on the ability of local governments to overcome these obstacles and enhance their institutional efficiency.
Keywords: Local Governments , Sustainable Development , Sustainable Development Goals , Iraq

المقدمة

تعد الحكومات المحلية أقرب ركيزة للمجتمع وأكثرها ارتباطاً باحتياجاته اليومية، وبالتالي فإن دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكتسب أهمية متزايدة في الوقت الحاضر، ومع نقل العديد من الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، أصبحت المحافظات والوحدات الإدارية مسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ البرامج الخدمية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نوعية حياة المواطنين، ويُعد دور الحكومات المحلية في العراق عاملاً مهماً في ترجمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إجراءات فعالة على أرض الواقع، حيث تعمل السلطات المحلية على توطين هذه الأهداف في خطط التنمية للمحافظات ومراقبة مؤشرات الأداء التي تعكس احتياجات السكان.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا الموضوع في الدور المتزايد للحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لاسيما في العراق ،الذي يواجة تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة ،مما يجعل تفعيل هذا الدور

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى تحليل المساهمة الحالية للحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها، وتقديم

اقتراحات يمكن ان تساهم في تعزيز دورها وتحسين ادائها ضرورة ملحة لتحسين مستوى الخدمات وتعزيز الاستقرار والتنمية.

اشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل عن مدى قدرة الحكومات المحلية في العراق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء العقبات المالية والادارية والسياسية التي تواجهها والتي تؤثر على كفاءة ادائها.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية وجود علاقة مباشرة بين كفاءة أداء الحكومات المحلية ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وانه كلما تم تعزيز قدراتها المؤسسية والادارية ،كان مستوى تحقيق التنمية افضل.

منهج البحث: يستند البحث الى المنهج الوصفي ،والمنهج التحليلي، من خلال وصف واقع الحكومات المحلية في العراق وتحليل طبيعة أدوارها في تحقيق التنمية المستدامة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى قسمين

أولا: أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية،

ثانياً: أهداف بيئية وأهداف الحوكمة والشراكة، بالاضافة الى مقدمة وخاتمة.

أولا: أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية:

وتنقسم الى قسمين

١ – أهداف اجتماعية:–

تتمثل في الهدف الاول (القضاء على الفقر) ، والهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة). أن هذه الأهداف مجتمعة تمثل ركيزة من ركائز البعد الاجتماعي لأجندة

التنمية المستدامة لأنها ترتبط بتحقيق ذات الإنسانية، والعمل على تعزيز المساواة والعدالة وتمكن الفئات الضعيفة اجتماعيًا، وهذا يمثل جوهر التنمية الحقيقية.

أ- الهدف الأول(القضاء على الفقر):- وقدّر معدل الفقر في عام ٢٠١٨ بنحو ٢٠.٠٥% بسبب الظروف الاستثنائية، بينما انخفض إلى ١٧.٥% وفقًا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تشير النتائج إلى استمرار تأثر المناطق الريفية بالفقر في معظم المحافظات، حيث تتجاوز نسبة الفقر في المناطق الريفية نظيرتها في المناطق الحضرية في 12 محافظة. وتُعدّ المحافظات التي تصل فيها نسبة الفقر الريفي إلى أعلى مستوياتها هي الأشد فقراً، من ناحية أخرى، يستمر الفقر المزمن في المحافظات الجنوبية، وخاصة المثنى والديوانية، مقارنة بانخفاضه في محافظات إقليم كردستان[1]

ووفقًا لذلك عملت السياسات الحكومية بالتنسيق مع الحكومات المحلية على اتخاذ التدابير لخفض نسبة الفقر في المحافظات من خلال دعم صناديق إعادة اعمار المناطق المحررة، وكذلك توزيع (٣٢٠) وحدة سكنية على العوائل الفقيرة في محافظات كركوك والديوانية والانبار ، ويهدف إنشاء صندوق إعادة الإعمار أكثر المحافظات فقرًا إلى تحسين الخدمات في هذه المحافظات، والسعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومعالجة الأسباب والظواهر التي أدت إلى زيادة الفقر أو البطالة أو الحرمان، وقد تمكن الصندوق من اكمال ارسال المشاريع العام ٢٠٢٣ للمحافظات الأكثر فقراً بقيمة ٥٠٠ مليار دينار عراقي الى وزارة التخطيط لغرض ادراجها.[2] والجدول التالي يوضح نسب الفقر في المحافظات وكما يلي:

	حضر	ريف	الإجمالي
المثنى	30,6	50,3	43,6
بابل	22,8	44,2	34,4
القادسية	20,8	35,7	28,9
البصرة	28,1	27,3	27,9
النجف	21,8	29,4	25,2
الأنبار	18,2	24,2	20,9
كربلاء	23,3	15,8	19,9
واسط	17,4	22,3	19,3
صلاح الدين	19,9	17,6	18,7
ديالى	15,7	18,2	17,2
نينوى	15,5	18,2	16,5
ميسان	16,4	16,2	16,3
دهوك	14,7	15,3	14,8
ذي قار	13,3	15,3	14,2
بغداد	15,2	9,7	13,5
كركوك	10,7	7,6	9,5
السليمانية	7	13,4	7,9
أربيل	4,5	12,8	5,9
العرق	15,7	20,7	17,5

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول إعماروعدالة,2025،ص39

يظهر الجدول تبايناً مكانياً واضحا في معدلات الفقر بين المحافظات العراقية خلال العام 2023-2024 حيث سجلت المحافظات الجنوبية معدلات اعلى مقارنةً ببقية المحافظات، ولاسيما المثنى وبابل والقادسية ، ما يكشف الجدول ان الفقر بشكل اكبر في المناطق الريفية، حيث تتجاوزمعدلات الفقر في المناطق الريفية مثيلاتها في المناطق الحضرية في معظم المحافظات مما يعكس محدودية فرص العمل والخدمات في المناطق الريفية ويبلغ معدل الفقر الاجمالي في العراق 17,5 مع وجود فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية 15,7 والمناطق الريفية

20,7يبرز هذا البعد الهيكليي للمشكلة, في المقابل تسجل محافظات اقليم كردستان أدنى المعدلات، مما يشير الى تفاوتات في مستوى التنمية والسياسات المحلية.لذا،يُظهرالجدول وجود علاقة بين الفقر فاعالية التنمية المحلية وتوزيع الموارد والخدمات بين المحافظات.

ب- الهدف الثاني (القضاء على الجوع):- أشارت نتائج المسح للأمن الغذائي، والفئات الهشة في العراق التي أجراها قسم إحصاءات التنمية البشرية التابع للجهاز المركزي للإحصاء سنة ٢٠١٦ الى معدلات انتشار نقص التغذية ومعدلات توقف النمو حيث كان معدل انتشار سوء التغذية ٢.٥% وشهد انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة انخفاضًا كبيرًا (١٢.٣%) وفقًا لبيانات مسح العنقودي للمؤشرات المتعددة في عام ٢٠١٨، مقارنة بـ (١٦.٦%) في عام ٢٠١٦.[3]

ج- الهدف الثالث(الصحة الجيدة):- شهدت بعض المؤشرات الصحية تحسناً ملحوظاً، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تحسن معدل متوسط العمر المتوقع من ٤.٧١ سنة في عام ٢٠١٩ إلى ٩.٧٤ سنة في عام ٢٠٢٣ مما يسلط الضوء على التأثير الإيجابي لتطوير الخدمات الصحية، وزيادة عدد المؤسسات الصحية، وزيادة الوعي الصحي.وينطبق هذا أيضاً على انخفاض وفيات حديثي الولادة لكل ألف مولود حي، فضلاً عن انخفاض وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي من ٤٦.١ حالة وفاة في عام ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات السابقة.[4]

د- الهدف الرابع (التعليم الجيد):- في الخامس من أبريل/نيسان 2024، افتتح رئيس الوزراء، عبر دائرة التلفزيون (٢١٠) مدارس نموذجية في مختلف المحافظات العراقية، والتي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية العراقية الصينية. كما أعلن عن إنجاز مشروع بناء (١٠٠٠) مدرسة في جميع أنحاء العراق، ستساهم هذه المدارس في حل مشكلتي الاكتظاظ و المدارس ذات الدوام الثلاثي، وستوفر بيئة

دراسية جديدة ومناسبة، إذ تم إنشاؤها بتصاميم عصرية تراعي جميع الاحتياجات اللازمة. وأكد رئيس الوزراء على استمرار حملة بناء المدارس وفق رؤية جديدة، من خلال صندوق العراق للتنمية وبالتنسيق مع المحافظات وانطلاق بمشروع تنفيذ ٦٠٠ مدرسة وأوضح أنه بمجرد تجهيز الأراضي في المحافظات، ستُلبى جميع الاحتياجات قريباً. وتتوزع المدارس الألف على النحو التالي: ١٤٤ مدرسة في محافظة بغداد، ٥٢ لميسان، ٩٢ لنينوى، ١٠٦ لذي قار، ٥١ للأنبار، ٧٨ لصلاح الدين، ٦١ للديوانية، ٤٠ للنجف، ٤٥ لبابل، ٤٤ لكركوك، ٥٦ لديالى، ٤٤ لكربلاء، ٤٨ لواسط، ٥٣ للمثنى، و٨٦ للبصرة.[5]

و- الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين):- لا تزال المرأة العراقية تعاني من عدم المساواة في المجتمع مقارنة بالرجل. فعلى الرغم من السياسات والاستراتيجيات الحكومية العديدة التي تهدف إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات، إلا أنها لا تزال تواجه عدم المساواة وانعدام التمكين إلا في مجالات محددة، وكما هو الحال مع التعليم الابتدائي، تشير البيانات إلى أنه لا تزال هناك إحصاءات تشير إلى حالات عنف جسدي وجنسي ضد النساء، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات زواج النساء دون سن 18 عامًا، وهذا يعني نقص الوعي الأسري بحقوق المرأة داخل المجتمع، وخاصة حقها في تقرير المصير.[6] والجدول التالي يبين دليل الانجاز التنموي المحلي للأهداف (3-4-5) لسنة2020:

المحافظة	الهدف3	الهدف4	الهدف5
أربيل	0,500	1,000	0,470
ديالى	0,414	0,458	0,428
واسط	0,245	0,093	0,315
السليمانية	0,239	0,297	0,380
المثنى	0,236	0,111	0,276
كربلاء	0,217	0,214	0,127
نينوى	0,179	0,103	0,101
القادسية	0,171	0,100	0,268
ذي قار	0,138	0,092	0,103
دهوك	0,136	0,194	0,578
الأنبار	0,136	0,130	0,268
النجف	0,127	0,162	0,282
بغداد	0,114	0,108	0,087
بابل	0,110	0,151	0,359
صلاح الدين	0,106	0,082	0,078
كركوك	0,085	0,088	0,135
ميسان	0,083	0,120	0,274
البصرة	0,074	0,257	0,128

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة،التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة2021 العراق والعودة الى المسار التنموي،2021,ص42-48-55

يظهر الجدول تفاوتاً واضحاً بين المحافظات في مستوى تحقيق الاهداف الثلاثة، ونلاحظ أن بعض المحافظات مثل اربيل والسليمانية، سجلت قيماً مرتفعةً نسبياً مقارنةً بغيرها، مما يدل على الاختلاف في كفاءة الاداء التنموي او حجم الموارد المتاحة، ويبدو ايضاً أن الهدف الرابع يحقق معدلات أعلى في معظم المحافظات مقارنةً بالهدف الثالث، وهو ما قد يعكس تركيزاً أكبر على السياسات او البرامج ذات الصلة ، في المقابل تسجل بعض المحافظات مثل نينوى وبابل وذي قار ، معدلات اقل مما يشير الى وجود تحديات تنموية او عقبات ادارية ومالية تؤثر

على مستوى الانجاز، ومن الجدير بالذكر ان الفجوة بين المحافظات ليست ضئيلة بل تعكس اختلاف القدرات المؤسسية والبنية الحتية. وبشكل عام، يُظهرالجدول تفاوتاًفي الاداء بين المحافظات ، مما يستدعي وضع سياسات دعم مُوجة لتعزيزالتنمية المتوازنة وتحقيق تقارب اكبر في معدلات الانجاز.

ي- الهدف العاشر(الحد من أوجه عدم المساواة):- أكد تقرير التنمية المستدامة، في إطار هذا الهدف، على ضرورة الحد من التفاوتات بين العمال. ووفقًا لذلك فإن تعويضات الموظفين تعني جميع المبالغ التي تدفعها المنظمة دوريًا لموظفيها خلال العام، بما في ذلك الأجور والرواتب عن ساعات العمل العادية وأي علاوات ثابتة، بالإضافة إلى جميع أنواع المزايا والبدلات مثل بدل السكن، ومن خلال تتبع هذا المؤشر في السنوات ٢٠١٥- ٢٠٢١ نلاحظ تحسنًا في نسبة التعويضات للعمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت أعلى مستوى لها في عام ٢٠٢١ عند ٤٤.٨%، بعد أن لم تتجاوز ٣٣.٥% في عام ٢٠١٥.[7]

يتمثل دور الحكومات المحلية في العراق على تحقيق الأهدف الأجتماعية للتنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها المباشرة عن توفير الخدمات الأساسية التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنى التحتية للخدمات فهي تسهم في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الأجتماعية من خلال تنفيذ برامج الدعم المحلية وتحديد أولويات الأنفاق وفقاً لاحتياجات المحافظة ،مما يقلل من التفاوتات المكانية بين المناطق الحضرية والريفية وبالتالي تعمل الحكومات المحلية كحلقة وصل حاسمة بين السياسات الأجتماعية الوطنية واحتياجات المجتمع على المستوى المحلي مما يعزز شمولية واستدامة التنمية في العراق

٢- الأهداف الاقتصادية:- وهي الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثامن(العمل اللائق)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

أ-الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة):- تعتزم الحكومة العراقية إنشاء محطات طاقة شمسية، من خلال ستة مشاريع موزعة في أنحاء متفرقة من وسط العراق. ويبلغ إجمالي الطاقة المتوقعة من هذه المحطات ٣٧٥ميغاواط، قد يكون أعلى إنتاج للطاقة في محطات الطاقة الشمسية في محافظات النجف وبابل وواسط، لذلك، من الممكن أن يصبح العراق أحد الدول التي تعتمد على الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة، بمجرد وجود رغبة في إنشاء محطات طاقة مختلفة باستخدام الري والمياه والطاقة الشمسية، حيث أن هذه الموارد متوفرة ومستمرة في جميع المحافظات العراقية.[8]

كما يمثل مشروع "روناكي" في إقليم كردستان العراق مبادرة استراتيجية وشاملة تهدف إلى تحويل قطاع الطاقة، والابتعاد عن الاعتماد على مولدات الديزل الخاصة، نحو شبكة كهرباء وطنية أكثر استدامة وكفاءة وصديقة للبيئة تماشياً مع التحول العالمي في مجال الطاقة، والتزامات الإقليم بموجب اتفاقية باريس للمناخ (والمساهمات المحددة وطنياً – NDCs)*، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأهداف ٣ و٧ و١١ و١٣). [9]

ب- الهدف الثامن (العمل اللائق):- على مدى السنوات الخمس الماضية، حقق العراق مكاسب ملموسة في التحول الاجتماعي والاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار الطموح الواسع للتحول إلى مجتمع حديث ومزدهر، كما هو موضح في رؤية العراق لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، فضلاً عن التزامه بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعود هذا التطور إلى زيادة النشاط في القطاعين الخاص والعام، مدعوماً ببيئة اقتصادية مستقرة نسبياً وإدارة اقتصادية فعّالة، ولا يزال قطاع النفط المساهم الرئيسي في الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت مساهمتة ٥٢.٧% في عام ٢٠٢٤، بينما لا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي ٢.٧٨%، والقطاع الزراعي ٣.٩%.[10]

تُعدّ معدلات العمالة غير المنظمة المرتفعة، التي تصل إلى ٦٩.٥% بين الذكور و٤٤.٨% بين الإناث، دليلاً على نقص فرص العمل اللائقة، لا سيما بين فئة الشباب الكبيرة. ومع ذلك، ووفقًا لمسح القوى العاملة لعام ٢٠٢١ ومسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المحافظات العراقية لعامي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، حيث انخفض معدل البطالة الوطني بشكل ملحوظ من ١٦.٥% في عام ٢٠٢١ إلى ١٣.٥% في عامي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤. ويعزى هذا الانخفاض في البطالة جزئياً إلى نمو عدد العاملين في القطاع المنتظم.[11] والشكل التالي يوضح الفرق في نسبة البطالة بين عامين ٢٠٢١- ٢٠٢٤:-

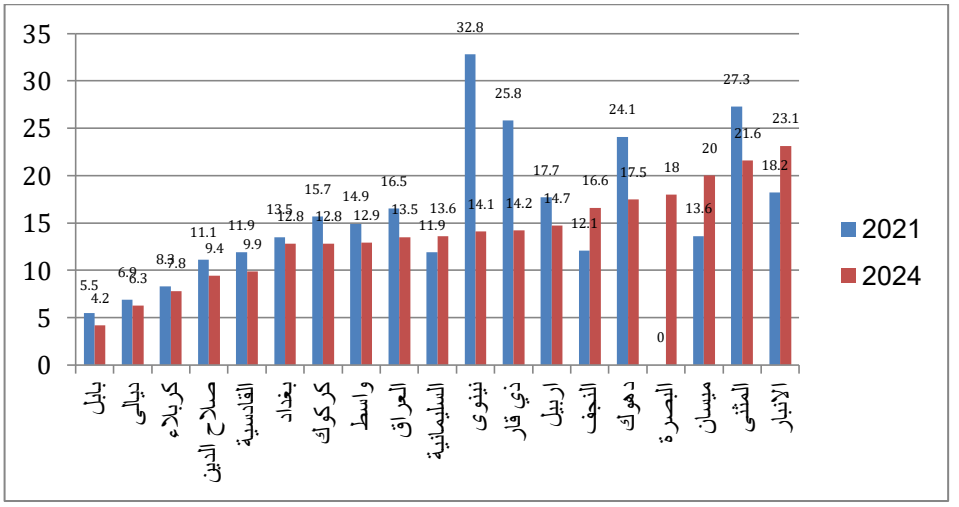

نسبة البطالة بين عامين 2021-2025

المصدر: وزارة التخطيط ،التقرير الطوعي الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول اعمار وعدالة،2025، ص56

يوضح الشكل التغير في معدلات البطالة في محافظات العراق بين عامي ٢٠٢١- ٢٠٢٤ من خلال مقارنة البيانات الممثلة باللون الأزرق لعام ٢٠٢١ وباللون الاحمر لعام ٢٠٢٤، وتشير المؤشرات إلى أن معظم المحافظات شهدت انخفاضاً نسبياً في معدلات البطالة خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢١، مما يعكس تحسناً محدوداً في سوق العمل، مع ذلك، لا تزال بعض المحافظات، مثل الأنبار والمثنى وذي قار، تسجل معدلات بطالة مرتفعة، مما يشير إلى استمرار التفاوتات التنموية بين المناطق، كما يوجد تفاوت واضح بين المحافظات في سرعة التعافي الاقتصادي وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة خلال الفترة المقارنة.

ج- الهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية):- بعد عام ٢٠٠٨، بدأت بعض الحكومات المحلية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي كانت من مسؤولية الحكومة المركزية قبل عام ٢٠٠٣،لذلك عملت الحكومات المحلية على إعادة بناء البنى التحتية للمحافظات حسب تخصيصات تنمية الأقاليم وبعض المشاريع الاخرى التي جرى تمويلها من خلال الإيراد المحلي لمجالس المحافظات، لعبت الحكومات المحلية دوراً فعالاً في قطاعي الكهرباء والمياه من خلال تنفيذ مشاريع تنموية متعددة تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن تعزيز جهودها في مجال سياسات الصرف الصحي من خلال إنشاء شبكات حديثة وتوسيع البنية التحتية المرتبطة بها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المحلية.[12]

تضطلع الحكومات المحلية بدور هام من خلال اعداد خطط التنمية للمحافظات وتشجيع الإستثمار المحلي ، وتسهيل اجراءات الترخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يساهم ذلك في تنشيط الأقتصاد المحلي من خلال إدارة المشاريع الخدمية والبنى التحتية التي تخلق فرص عمل وتحفيز النشاط الاقتصادي داخل الحدود الأدارية للمحافظة ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة الأداراة المحلية

على استثمار مواردها بكفاءة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوجيه الأنفاق نحو القطاعات الأنتاجية. لذلك، فان فعالية الحكومات المحلية عنصر حاسم في تحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة وخفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة في في العراق.

ثانيا: الأهداف البيئة وأهداف الحوكمة والشراكة:-

يمكن تقسيمها الى قسمين هي:-

1-أهداف بيئية:- وهي الهدف السادس(المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والانتاج المسؤولان)، الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء)، الهدف الخامس عشر (الحياة على الأرض).

الهدف السادس(المياه النظيفة والصرف الصحي):- تعمل الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم على وفق الصلاحيات الممنوحة لها حيث تساهم في رسم سياسة المياه الداخلية والحفاظ عليها، والتأكيد على التنمية المستدامة، وصياغة وتنظيم سياسة الموارد المائية الداخلية لضمان توزيعها العادل. ويتضح دور السلطات المحلية من خلال إنشاء مجالس لحماية البيئة وتحسينها، وذلك عبر تفعيل مشاركة المحافظات في حماية الموارد المائية المتوفرة في المحافظات العراقية. وتتم هذه الحماية من خلال تطبيق قانون حماية البيئة وتحسينها رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.[13]

تمارس المجالس المحلية وظيفة الرقابة الإدارية على البيئة في الحفاظ على النظام العام، ومراقبة تنفيذ قرارات مجلس حماية البيئة التابع لوزارة البيئية والتابعة للمحافظات، وإعداد تقارير نصف سنوية عن أنشطة وعقبات مجلس حماية البيئة في المحافظة، وليتم اتخاذ الحل الامثل والمناسب لمشكلات البيئة المائية في المحافظة وذلك من خلال التنسيق بين الدوائر المختصة في

المحافظة مثل دوائر الزراعة، والري، والبلديات ،وغيرها من الدوائر الأخرى.[14]

ب- الهدف الثاني عشر (الاستهلاك والانتاج المسؤولان):- من المشاريع التي تم تنفيذها من أجل تحقيق هذا الهدف هو مشروع إدارة النفايات الصلبة في محافظة السليمانية تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين السلطات المحلية والجهات المعنية والشركات الخاصة، ويهدف المشروع إلى تحسين تنظيم النفايات الصلبة من خلال إقامة مرافق لفرز وتدوير النفايات، والتحويل الحيوي والتخلص النهائي بطرق صحية وصديقة للبيئة، يهدف مشروع الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة في محافظة السليمانية، الذي يعد نموذجاً لتحقيق الاستدامة التنموية في مجال إدارة النفايات، والذي يؤدي إلى تحسين الوضع البيئي والصحي في المحافظة من خلال تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة.[15]

ج- الهدف الثالث عشر (العمل المناخي):- يُعد العراق من بين الدول العربية الأكثر عرضةً لتأثيرات تغير المناخ، إذ يواجه مجموعة فريدة من التحديات البيئية. وفي السنوات الأخيرة، بدأت آثار تغير أنماط الطقس بالظهور، مع ازدياد تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة وتفاقم التدهور البيئي في جميع أنحاء البلاد، مع تزايد الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة النمو السكاني، والتي أصبحت بدورها أكثر ندرة من أي وقت مضى.[16]

تعتبر الحكومات المحلية والبلديات جهات فاعلة رئيسية في إطار حوكمة المناخ في العراق، حيث إنها مسؤولة عن ترجمة سياسات المناخ الوطنية إلى خطط عمل محلية ووضع استراتيجيات محلية تعالج الاحتياجات البيئية والاجتماعية المحددة لكل منطقة في مواجهة آثار تغير المناخ، كما تضطلع السلطات المحلية بالتخطيط الحضري وتطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع

التكيف المجتمعي، بالإضافة إلى دورها الحيوي في رفع مستوى الوعي البيئي وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جهود العمل المناخي، مما يساهم في تحقيق استجابة أكثر تكاملاً وفعالية لتحديات المناخ.[17]

د- الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء):- يُعدّ صيد الأسماك وتناولها جزءًا هامًا من الثقافة العراقية، لا سيما مع وجود البحيرات ومزارع الأسماك. إلا أن مخزون الأسماك في العراق مُهدد بأزمة المياه، التي أثرت على الإنتاج السمكي المحلي ونصيب الفرد من الأسماك، شهدت بعض المحافظات العراقية انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج الأسماك من خلال تربيتها، نتيجةً لندرة المياه وقلة الأمطار، مما أثر على مخزونات المياه في سدود العراق. وقد انخفض الإنتاج من ٧٤٠٧٨ طناً في الفترة ٢٠٢١ إلى ٢٠٦٦٢ طناً في الفترة ٢٠٢٤.[18]

لقد تدهور الوضع إلى درجة أن بعض المحافظات اختفت من خريطة إنتاج الأسماك، باستثناء البصرة التي ارتفع فيها الأنتاج بشكل ملحوظ، من ٢٠٩٢ طنًا إلى ١٢٨٧٠ طنًا في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، ومن المؤكد أن هذا الرقم سيرتفع أكثر بحلول نهاية العام.أما المحافظات المتبقية، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً. فمحافظة ديالى، رغم أنها ليست من بين المحافظات المنتجة، شهدت انخفاضاً في إنتاجها من ١٩٦ طناً في عام ٢٠٢٠ إلى ٨١ طناً في عام ٢٠٢٤.[19]

و- الهدف الخامس عشر (الحياة على الأرض):- لطالما شكل التصحر وندرة المياه وملوحة التربة وتدهور الأراضي تهديداً للمجتمعات الريفية في جنوب العراق. وقد أدت هذه التحديات المترابطة، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والممارسات غير المستدامة، إلى انخفاض خصوبة التربة، وتراجع إنتاجية المحاصيل، وزيادة

التعرض للجفاف، ومع ذلك، بدأ أمل جديد يتجذر في محافظتي ذي قار والمثنى بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبالشراكة مع وزارات البيئة والزراعة والموارد المائية العراقية والحكومات المحلية في محافظتي ذي قار والمثنى، وبفضل التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، بدأ المزارعون في تبني ممارسات الزراعة في المحافظة كوسيلة لمكافحة تدهور الأراضي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وبناء مستقبل زراعي أكثر مرونة.[20]

تُجسد الأهداف (6،12،13،14،15)بُعداً بيئياً متكاملاً للتنمية المستدامة ، وتبرز الحكومات المحلية في العراق كجهات فاعلة رئيسية في التنفيذ نظراً لمسؤولياتها عن إدارة المياة والنفايات والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني ولا تتناول هذة الأهداف قضايا منفصلة بل ترتبط ضمن إطار واحد، ووفقاً لذلك، تلعب الحكومات المحلية دوراً تكاملياً من خلال دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية المحلية وتنفيذ مشاريع الخدمات ذات التأثير البيئي المباشر، وبالتنسيق مع الهيئات المسؤولة مثل وزارة البيئة العراقية ، وان فعالية هذا الدور تعتمد على وضوح توزيع الصلاحيات وتوافر التمويل الكافي وبناء القدرات التقنة على المستوى المحلي.

2- أهداف الحوكمة والشراكة:- وهي الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات مستدامة)، والهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) وهو ماسوف نتناولة في الفصل الثالث بشئ من التفصيل، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

أ-الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات مستدامة):- يبلغ عدد سكان البلاد ٤٦.١١٨ مليون نسمة، ويتركز معظم النمو السكاني في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكان العراق ٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا التوسع الحضري هو ما يجعل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما

استمرت بغداد في تسجيل أعلى نسبة من المستوطنات غير الرسمية مقارنة بإجمالي السكان ٢٧%، تليها محافظة البصرة ١٨.٤%، فقد صاحب التوسع الحضري السريع ظهور العديد من المستوطنات غير الرسمية في جميع المحافظات العراقية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.[21]

يُعد مشروع "دعم استقرار العراق وتعافيه من خلال التنمية المحلية" مبادرة تنموية تهدف إلى تعزيز استقرار المجتمعات المحلية ودعم جهود التعافي بعد النزاع. وقد نُفذ المشروع خلال الفترة ٢٠١٩– ٢٠٢٢، وبلغت ميزانيته ٥٤.١ مليون دولار أمريكي، ساهم الاتحاد الأوروبي منها بمبلغ ٤٧.٥ مليون يورو، وشملت التغطية الجغرافية للمشروع تسع محافظات: ذي قار، السليمانية، صلاح الدين، نينوى، ميسان، أربيل، دهوك، البصرة، والأنبار، بهدف دعم الاستقرار وتنشيط القطاعات المحلية في المناطق المتضررة. ويتماشى مشروع "دعم استقرار العراق وتعافيه من خلال التنمية المحلية" مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، إذ يهدف إلى تعزيز استقرار المجتمعات المحلية وإعادة تأهيل البيئات الحضرية في عدد من المحافظات العراقية المتضررة، ويركز الهدف الحادي عشر على دعم المدن لتصبح أكثر مرونة واستدامة، وتمثل مساهمة الحكومات المحلية في تنفيذ هذا المشروع تطبيقاً عملياً لمحتويات الهدف (١١) ، لا سيما فيما يتعلق باستعادة استقرار المجتمع وتعزيز الإدارة الحضرية المستدامة.[22]

ب–الهدف السادس عشر(السلام والعدل والمؤسسات القوية):– يهدف الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة ، وضمان الوصول الى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وعلى الرغم من تبني العراق لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 استكمالاً للاهداف الانمائية للألفية، لايزال العراق يتحرك ببطء في سعية الدؤوب لتنفيذ متطلبات التنمية

المستدامة ، ويشير الواقع الى وجود عقبات وتحديات ناجمة عن ظروف مختلفة أدت الى تراجع المؤشرات المتعلقة بهذه التنمية.[23]

تضطلع الحكومات المحلية بدور محوري في بناء السلام والحفاظ عليه في مجتمعاتها. وتتأثر أهداف بناء السلام للحكومات المحلية في العراق بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها، وركزت أهداف بناء السلام للحكومات المحلية في العراق على تعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم قدرة المجتمعات على الصمود، ومنع تكرار العنف، وترتبط هذه الأهداف ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأوسع للحكومة العراقية، والتي تشمل تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار.[24]

ج- الهدف السابع عشر(عقد الشراكات لتحقيق الأهداف):- تسعى الحكومات المحلية في العراق إلى عقد الشراكات في جميع المجالات لاكتساب الخبرة والتطور في خدماتها، لذلك نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في أربيل في الفترة من ١١ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢، استهدفت 30 مسؤولاً حكومياً محلياً من محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وأربيل ودهوك والسليمانية والبصرة وذي قار وميسان، ولإبراز إنجازات مشروع الشراكة التوأمة بين المحافظات العراقية ونظيراتها الأوروبية، تهدف ورشة العمل إلى تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين المحافظات وتسهيل نقل المعرفة بين المشاركين، بالإضافة إلى توفير مفاهيم مبتكرة لتمكين السلطات المحلية من تحديد الأولويات الاستراتيجية لمبادرات التنمية المحلية، يتألف مشروع الشراكة التوأمة من سلسلة من مبادرات التعاون المشترك بين محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار ودهوك والسليمانية والبصرة وذي قار وميسان، والسلطات الأوروبية المحلية من فرنسا والسويد وإيطاليا وألبانيا وسلوفينيا، ركزت هذه الشراكات على القطاعات ذات

الأولوية في المحافظات العراقية مثل الطاقة الشمسية، والتعليم الشامل، والزراعة، وإدارة موارد المياه، وخلق فرص العمل، وإدارة النفايات.[25]

عملت الحكومات المحلية على تحقيق الهدف(11) الذي يهدف الى جعل المدن والمستوطنات البشرية اكثر شمولاً واستدامة عن طريق مسؤوليتها عن التخطيط الحضري والعمل على تحسين الخدمات، والعمل على تنفيذ مشاريع البنى التحتية ضمن برامج التنمية المحلية، ومع ذلك لايمكن تحقيق الاستدامة الحضرية بمعزل عن الهدف (17) الذي يقوم على الشراكات ، حيث تعتمد الحكومات المحلية على الية التعاون مع الحكومات الأتحادية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص للقيام بتمويل المشاريع وتناقل الخبرات والعمل على بناء القدرات الأساسي ولايمكن لاي هدف من اهداف التنمية المستدامة ان يتحقق بلا تحقيق للهدف16 لان السلام هو محور التنمية المستدامة والحكومات المحلية هي جزاءً لايتجز منها.

عموما فإن الجدول التالي يبين نسبة الإنجاز التنموي في المحافظات لسنة ٢٠٢١ والإنجاز التنموي لسنة ٢٠٢٥ ، ويوضح مستوى التنمية في المحافظات بشكل عام:

التسلسل	المحافظة	نسبة الانجاز التنموي
1	السليمانية	0,686
2	أربيل	0,645
3	دهوك	0,624
4	كركوك	0,606
5	بغداد	0,603
6	النجف	0,583
7	كربلاء	0,580
8	البصرة	0,570
9	بابل	0,564
10	ميسان	0,563
11	صلاح الدين	0,560
12	ذي قار	0,559
13	واسط	0,550
14	المثنى	0,549
15	ديالى	0,548
16	القادسية	0,543
17	الأنبار	0,520
18	نينوى	0,514

2021

التسلسل	المحافظة	نسبة الإنجاز التنموي
1	السليمانية	0,539
2	أربيل	0,502
3	بغداد	0,485
4	البصرة	0,467
5	بابل	0,452
6	صلاح الدين	0,451
7	دهوك	0,438
8	المثنى	0,432
9	ديالى	0,427
10	النجف	0,425
11	كربلاء	0,420
12	ميسان	0,399
13	الأنبار	0,398
14	ذي قار	0,396
15	نينوى	0,389
16	القادسية	0,381
17	واسط	0,377
18	كركوك	0,371

2025

المصدر: وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول إعمار وعدالة،2025، ص29

يُظهر الجدول انخفاضًا عامًا في قيم مؤشر الإنجاز التنموي بين عامي ٢٠٢١و ٢٠٢٥ في معظم المحافظات، مما يشير إلى تراجع نسبي في مستوى الأداء التنموي، وقد حافظت السليمانية وأربيل على صدارتهما في كلا العامين، يعكس هذا استقراراً نسبياً في أدائها، شهدت بغداد تحسناً في ترتيبها عام ٢٠٢٥ مقارنةً بعام ٢٠٢١، على الرغم من انخفاض القيمة العددية للمؤشر، في المقابل، بقيت بعض المحافظات، مثل نينوى والأنبار والقادسية، ضمن أدنى التصنيفات، ويوضح الجدول استمرار الفجوة التنموية بين المحافظات المتقدمة والمتأخرة خلال الفترة المذكورة.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق ، يتضح ان للحكومات المحلية في العراق دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المسدامة الا ان هذا الدور لايزال مقيداً بعدد من التحديات التي تحد من فعاليته، لذا فان تعزيز قدرات هذة الحكومات وتزويدها بالدعم المالي والمؤسسي ، ومكافحة الفساد ،وتطبيق مبدأاللامركزية ، أمر ضروري لتحقيق تنمية مستدامة، ويسهم توسيع الشراكات مع الجهات المعنية المحلية والدولية ،واعتماد سياسات متكاملة ، في تحسين بيئة التنمية ، ولايمكن تحقيق نتائج ملموسة دون ارادة سياسية حقيقية لدعم الاصلاح واستدامته، علاوة على ذلك ، يعد الاستثمار في بناء القدرات البشرية والتخطيط الاستراتيجي حجر الزاوية لاي تقدم تنموي مستدام في العراق.

الاستنتاجات:

1-تعد الحكومات المحلية أدوات اساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظراً لارتباطها الوثيق بواقع المجتمع

2-تعاني هذه الحكومات من نقص واضح في الموارد والقدرات مما يؤثر سلباً على أدائها

3-يعد الفساد والتدخلات السياسية من أبرز العقبات التي تعيق كفاءة الحكم المحلي

4- تسهم الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية في دعم جهود التنمية ، ولكن لاتزال يتعين استغلالها بشكل اكثر فعالية.

5-يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في العراق إصلاحات هيكلية حقيقية وتعزيزاً فعالاً للامركزية

الهوامش

([11]) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية، ٢٠٢٥، ص٣٨

([2]) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية، ٢٠٢٥، ص٤٠

([3]) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاءات التنمية البشرية، ٢٠٢٠، ص١٢

([4]) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية، ٢٠٢٥، ص٤١

([5])وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية، ٢٠٢٥، ص٤٧

([6])عمار جعفر مهدي العزاوي، اسيل فخري محمد ،علي مضر عبدالباقي، التنمية المستدامة في العراق المؤشرات- الفرص- التحديات، مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٢٩، الطبعة الأولى، ٢٠٢، ص٢٤

([7])عمار جعفر مهدي العزاوي، اسيل فخري محمد ،علي مضر عبدالباقي، التنمية المستدامة في العراق المؤشرات- الفرص- التحديات،مصدر سبق ذكره، ص ٣١

([8])ناجي ساري فارس،الطاقات المتجددة وإمكانية التخفيف من التلوث البيئي والإفادة منها في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليج،العدد ٥٦، ٢٠٢٣، ص١٩٤

(*) (المساهمات المحددة وطنيا - NDCs)هي تعهّدات وخطط تقدّمها كل دولة من دول العالم ضمن اتفاقية باريس للمناخ هي عبارة عن وثيقة وطنية تضعها كل دولة بنفسها توضّح فيها ماذا ستفعل لمواجهة تغيّر المناخ كم ستخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة ما هي الإجراءات والسياسات التي ستتبعها في مجالات الطاقة، البيئة، النقل، الزراعة... إلخ.

([9])حكومة إقليم كردستان العراق https://gov.krd

([10])وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية،2025، ص٥٥

([11])وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية،2025، ص٥٥

([12])حيدر فوزي صادق الغزي،السياسات التطبيقية للحكومات المحلية دراسة حالة محافظة كربلاء،دار الوارث للطباعة والنشر والتوزيع، كربلاء، ط١، ٢٠١٨ ، ص٨٥

([13])حسن يوسف عبدالله، سهى زكي نوري، التنظيم القانوني لمسؤولية الحكومات المحلية في حماية الموارد المائية، مجلة دراسات البصرة، العدد ٦٠، ٢٠٢٥، ص١٧٥

([14])رمضان غزال نعمان، دور الحكومات المحلية والسلطة الإدارية في الإقليم في حماية وتوفير المياه الآمنة العراق إنموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الحادي عشر،العدد الثاني ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٢، ص٤٨٨

([15])مالك غالب حسن الشمري، إصلاح الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق،مجلة بحوث علوم الموانئ، المجلد الثامن، العدد الثالث، سنة ٢٠٢٥، ص٢٦٤

([16])برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الخطة المحلية للتكيف مع تغير المناخ في إقليم كردستان العراق، أربيل، ٢٠٢٤، ص١٧

([17])جمهورية العراق، مسارات خطة الاستثمار المناخي في العراق: التقرير الفني (المرحلة الانتقالية)، بغداد، ٢٠٢٥، ص١٢٨

([18])محمد الباقر نصيف، مشاكل شحة المياه وانعكاساتها على الثروة السمكية في العراق (مخاطر وتهديدات)، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم البحوث، أيلول ٢٠٢٥، ص١

([19])محمد الباقر نصيف، مشاكل شحة المياه وانعكاساتها على الثروة السمكية في العراق (مخاطر وتهديدات)، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم البحوث، أيلول ٢٠٢٥، ، ص٥

([20])برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق iraq.un.org

([21])وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثالث للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة الاستثمار المسؤول أعمار وتنمية،2025 ، ص٥٨

([22]) برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق https://www.undp.org

(23) مجموعة باحثين ،إنفاذ الهدف 16 في العراق السلام والعدل والمؤسسات القوية، دار قناديل للنشر والتوزيع ،ط1 ، بغداد، 2019،

24) زهراء إسماعيل حمود، الحكومات المحلية ودورها في بناء السلام العراق وجنوب أفريقيا دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣، ص١٢٩-١٣٠

(25) برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق على الموقع https://www.undp.org